حقيقة الخلاف في خمس مسائل من الإنصاف

أ.م.د. رحيم جمعة علي الخزرجي
الجامعة المستنصرية–كلية التربية الأساسية

المقدمـة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا محمد الأمين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين

أما بعد...

فالخلاف النحوي بدأ مبكراً مع نشأة النحو العربي ولاسيما عند استخلاص الظواهر النحوية وتقعيدها ، فقد تطور ذلك الخلاف بين نحاة المدرستين الكوفة والبصرة، فضلاً عن علماء المدرسة الواحدة ، والسبب يعود إلى طريقة جمع اللغة والأخذ من الأعراب ، فالبصريون أخذوا اللغة من بوادي نجد والحجاز وتهامة ، أمّا الكوفيون فقد اخذوا من عموم القبائل العربية ، والبصريون يفسرون الظواهر اللغوية في القرآن الكريم بأفصح لغات العرب وهم يعدّون الذي لا يأتي على القياس مما يسمع ويحفظ ولا يقاس عليه، في حين أن الكوفيين يسمعون اللغة أكثر مما يقيسون ولاسيما شيخهم الكسائي، ثم هناك تفاوت في القدرة على الاستنباط بين علماء المدرستين ، وبين علماء المدرسة الواحدة، كلُّ هذا أدى إلى ظهور الخلافات النحوية التي طورت الدرس النحوي في ضوء المسايرة والحشد العلمي.

وقد ضمَّ كتاب مجالس العلماء للزجاجي صوراً عدة من المناظرات والخلافات النحوية، وأحتفظ كتاب سيبويه بأمثلة منها بين أوائل النحاة وهم الخليل و يونس وسيبويه وشيوخهم، وهذه الخلافات أن دلت على شيء فإنما تدل على أنَّ النظرة إلى المسائل النحوية لم تكن نظرة سطحية و إنما كانت نظرة ملؤها الدقة والعمق والفهم والاستنباط والدليل والحجة الواضحة .

وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبى البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) يعدُّ أشهر كتب الخلاف في النحو العربي الذي أشتمل على أغلب المسائل الخلافية بين نحاة المدرستين البصرة والكوفة ، وكانت طريقة طرحه لتلك المسائل في ضوء ما طرح من آراء الفريقين ثم الموازنة بينهم ، بعيداً عن الهوى والعاطفة كما صرح المؤلف في مقدمته والحقيقة خلاف ذلك.

وفي هذا البحث المتواضع أناقش خمس مسائل خلافية منه بعد أن أورد آراء البصريين وحججهم مقابل آراء الكوفيين وحججهم في كل مسألة ، ثم التفتيش عن هذه الآراء والخلافات في كتب ومؤلفات الفريقين ، ولاسيما في المصادر الأصلية لكل مدرسة نحو كتاب سيبويه والعين للخليل والمقتضب للمبرد والأصول لابن السراج وغيرها من كتب المدرسة البصرية ، ومصادر كتب المدرسة الكوفية نحو معاني القرآن للفراء ومجالس ثعلب وغيرها من كتب هذه المدرسة .

إنَّ هذا يساعدني الوصول إلى الحقيقة الخلافية في ضوء مناقشة تلك الآراء وآراء النحاة المتقدمين والمتأخرين من المدرستين كلتيهما ، وترجيح ما هو راجح من آرائهم واستنتاجاتهم متوخين الموضوعية والإنصاف في معرفة حقيقة تلك المسائل الخلافية وأثرها في الدرس النحوي حتى تتم الفائدة خدمة للغة العرب لغة القرآن الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

والمسائل هي:

١. مسألة ١٤ ((القول في نعم وبئس ، أفِعْلانِ هما أم اسمان ؟)) . ١/٩٧.
٢. مسألة ٣٥ ((هل تكون " إلا " بمعنى الواو ؟)) ١/٢٦٦ .
٣. مسالة ٦٠ ((القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه)) ٢/ ٤٢٧.
٤. مسألة ٦٤ ((هل يجوز أن تجئ واو العطف زائدة)) ٢ / ٤٥٦ .
٥. مسألة ٦٥ ((هل يجوز العطف على الضمير المخفوض)) ٢ / ٤٦٣.

أولاً : المسألة الرابعة عشرة .

((القول في نعم وبئس ، أفَعْلانِ هما أم أسَمانِ))

قال أبو البركات الانباري : ((ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ (نِعْمَ ، وبئس)) اسمان مبتدآن . وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتَصرّفانَ ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين .)) .[١]

وقد ذكر أدلة الكوفيين في احتجاجهم هذا : ((فقالوا: الدليلُ على أنهما اسمان دخولُ حرف الخفض عليها ، فأنّهُ قد جاء عن العرب أنها تقول : ((ما زيدٌ بِنِعْمَ الرجُلُ)) ... وحُكى عن بعض فُصَحَاء العرب أنه قال : ((نِعْمَ السيرُ على بِئسَ العيرُ)) وحكى أبو بكر بن الانباري عن آبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفرّاء: أن أعرابيا بُشّرَ بمولود فقيل له : نعم المولودة مولودتك : فقال : والله ماهي بنعم المولودة : نُصْرَتُها بكاء ، وبرُّها سرقة)) فأدخلوا عليها حرف الخفض ودُخُولُ حرفِ الخفضِ يدلُّ على أنهما أسمان ، لأَنهُ من خصائص الأسماء)) [٢].

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٩٧ .

[2] المصدر نفسه : ١ / ٩٧ . ٩٩ .

ثم ذكر أدلة البصريين واحتجاجهم ((بأن قالوا : الدليلُ على أنهما فعلان اتصالُ الضمير المرفوع بهما على حَدِّ اتصاله بالفعل المتصرف ، فأنه قد جاء عن العرب انهم قالوا : ((نِعَما رجلين ، ونِعموا رجالا)) وحكى ذلك الكسائي ، وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو (نِعم الرجلُ ، وبئس الغلامُ) والمضمر في نحو (نعم رجلا زيد، وبئس غلاما عمرٌو) فدل على أنهما فعلان . ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنّهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحَدٌ من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة وذلك قولهم: (نعمتِ المرأةُ ، وبئست الجاريةُ)؛ لأنَّ هذه التاء يختص بها الفعلُ الماضي لا تَتعدّاه ، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به)) . [1]

الظاهر أنَّ أبا البركات الانباري قد عدَّ الكوفيين عامة والفرّاء خاصة أنّهم ذهبوا إلى أنَّ (نعم وبئس) اسمان لا فعلان ، أمّا أهل البصرة وتابعهم الكسائي فقد ذهبوا إلى أنّهما فعلان لا اسمان.

وبعد التحقق والتثبت من صحة ادعاء أبى البركات الأنباري اتضح أَنَّ الفرّاء يوافق مذهب البصريين والكسائي ولا يختلف معهم في كونهما فعلين لا اسمين وذلك في ضوء الأدلة التي ساقها على فعلية نعم وبئس ، أولهما : انه قاس بهما الفعل (ساء) حين قال: ((فساء قريناً))[2] بمنزلة قَولك : (نعم رجلاً) ، (وبئس رجلاً) . وكذلك (ساءت مصيراً)[3] ،وقال أيضاً : ((ولو قيل :و(ساءت مصيراً) و(حسن مرتفقاً))[4] لكان صواباً كما تقول : ((بئس المنزل النار ، ونعم المنزل الجنة)) . وثانيهما : جعلهما عاملين كالأفعال ، وعملهما لا يقتصر على نوع واحد بل يعملان النصب والرفع فقال: (وبناء (نعم وبئس) أن ينصبا ما وليهما من النكرات وأن يرفعا ما يليهما من معرفة غير موقتة وما أضيف إلى تلك المعرفة . وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب)) وثالثهما : أن الفرّاء جوّز إلحاق تاء التأنيث بـ(نعم وبئس) مع المؤنث في قوله : ((نعمت المنزلُ دارُك)) . ورابعهما : أنه جوّز إلحاق الضمائر بهما وهذا دليل واضح على فعليتهما لإسنادهما إلى الفاعلية في الضمائر في قوله: ((ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول : بئسما رجلين ، وبئس رجلين ، وللقوم : نِعم قَوماً ونعموا قوماً)) .وخامسهما : أنه علل جمودهما بخروجهما عن معناهما الأصلي بقوله: ((و إنما وحَّدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء لانَّ

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف :١ / ١٠٤ .

[2] النساء /٣٨.

[3] النساء /٩٧.

[4] الكهف / ٣١.

بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل ، مثل قاما وقعدا ، فهذا في بئس ونعم مطرد كثير))[1] . فالفرّاء في هذا الأخير يبين أن نعم وبئس ليستا كسائر الأفعال ، لقد زال عنهما معناهما الأصلي المشتق من النعيم والبؤس ، ولم يبق لهما غير معنى المدح والذم ، ولذلك جمدا عن التصرف، مثلهما في ذلك مثل : عسى .

هذه دلائل وحجج الفرّاء التي صرح بها على فعلية (نعم وبئس) وقد تحقق فيها أنه لا يخرج عن رأي الكسائي والبصريين ، فمن أين جاء أبو البركات بهذا الرأي على الفرّاء وبالوهم الذي قال فيه .

الظاهر أنَّ سبب هذا الوهم يرجع إلى أنّه قد روى عن الفرّاء أنه نقل عن بعض العرب قولهم : ((ما هي بنعم الولد)) بدخول حرف الجر على (نعم) وقول العرب: ((يا نعم المولى ويا نعم النصير)) بندائهما – والجر والنداء من خصائص الأسماء،فمن الجائر أن يكون قد ذكر اسمية (نعم وبئس) في ضوء ما نقل إليه دون أن يكون له رأي قاطع بالاسمية ، فضلاً عن أن هذه الحكاية مردودة ومؤولة من الناحية النحوية فالمجرور محذوف مقدر على الحكاية كأنه يقول: ((ماهي بولد مقول فيه نعم الولد)). والمنادى محذوف أيضاً ومقدر كأنه يقال : ((يا من هو نعم المولى)).[2]

ثانياً : المسالة الخامسة والثلاثون

٣٥ . ((هل تكون (إلاّ) بمعنى الواو))

نسب أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين القول بأنَّ (إلاّ) تأتي بمعنى الواو في حين أن البصريين لا يذهبون إلى هذا القول .

قال أبو البركات : ((ذهب الكوفيون إلى أنّ (إلاّ) تكون بمعنى الواو . وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون بمعنى الواو . أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لمجيئه كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى ((لئلا يكونَ للناس عليكم حُجّة إلاّ الذين ظَلَمُوا مِنهُمْ))[3] أي ولا الذين ظلموا ، يعنى الذين ظلموا لا يكون لهم أيضا حُجّة ... وقال تعالى : ((لا يحُبُّ الله الجهرَ بالسُّوءِ مِنَ القَولِ إلاّ مَنْ ظُلِمَ))[1] أي ومن ظُلِمَ لا يَحُبُّ أيضا الجهر بالسوء مَنه ، إلى غير ذلك من المواضع .

---

[1] معاني القرآن للفرّاء /٢٦٧/١-٢٦٨.

[2] ينظر شرح المفصل لابن يعيش /١٢٨/٧.

[3] البقرة /١٥٠.

[1] النساء / ١٤٨.

ثم قال الشاعر :

وَكُلُّ أخ مُفارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلاّ الفَرْقَدان

أي: والفرقدان ، والشواهِدُ على هذا في أشعارهم كثيرة جداً ... و أمّا البصريون فاحتجوا بان قالوا : إنّما قلنا أنَّ (إلاّ) لا تكون بمعنى الواو ، لانَّ (إلاّ) للاستثناء ، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول ، والواو للجمع تقتضي إدخال الثاني في حكم الأول ؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر)).[٢]

الظاهر أنَّ أبا البركات الأنباري ادعى على الكوفيين في هذه الشواهد التي ذكرها أنَّ (إلاّ) بمعنى الواو . وقد نسب بعض المتأخرين هذا المذهب إلى الفرّاء.[٣] في حين أنَّ هذا هو رأي آبي عبيدة وقد أنكر الفرّاء عليه ذلك. قال أبو عبيدة: ((موضع (إلاّ) ها هنا ليس بموضع استثناء ، إنما هو موضع واو الموالاة ومجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجة ، وللذين ظلموا .

وقال الأعشى :

إلاّ كخارجةَ المكلِّف نفسَهُ وَأبْنَي قَبيصةَ أن أغيبَ وَيشهدا

ومعناها : وخارجة .))[٤]

وأما الفرّاء فقَد أنكر عليه بقوله: ((إلاّ لايأتي بمعنى الواو من غير أن يتقدمه استثناء كما قال الشاعر:

ما بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفةِ إلاّ دارُ مَرْوَانا

أي دار الخليفة ودار مروان)).[٥]

وبعد التثبت من حقيقة المسألة والرجوع إلى كتاب معاني القران للفرّاء تبين زيف ادعاء أبى البركات الأنباري ، فقد عرض الفرّاء للمسألة في أكثر من موضع من كتابه، ولا نجده في أي موضع منها يقول بما نسب إليه والى أهل مذهبه من الكوفيين، بل انه لينكر اشد الإنكار هذا المعنى ويرده على الذي قاله من غير أن يذكر اسمه، بقوله : " وقد قال

---

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف /٢٦٦/١-٢٦٩.

[3] ينظر التبيان في تفسير القرآن /٢٧/٢.

[4] مجاز القرآن /٦/١.

[5] مجمع البيان في تفسير القرآن /٢٣٢/٢.

بعض النحويين : إلاّ في هذا الموضع بمنزلة الواو، كأنه قال: "لئلا يكون للناس عليكم حجة" ولا الذين ظلموا، فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية".[١]

وقال في موضع آخر : " ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا ، لأني لا أجيز قام الناس إلاّ عبد الله ، وهو قائم ، إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد (إلاّ) من معنى الأسماء قبل إلاّ . وقد أراه جائزاً أن تقول : عليك آلف سوى آلف آخر . فان وضعت (إلاّ) في هذا الموضع صَلَحتْ وكانت (إلاّ) في تأويل ما قالوا . فأمّا مجردة قد استثنى قليلها من كثيرها فلا. ولكن مثلُهُ مما يكون في معنى (إلاّ) كمعنى (الواو) وليست بها".[٢]

فضلاً عن هذا أن الكسائي قد نقل عنه رأي في هذا المقام في ضوء البيت الشعري المشهور على ألسنة النحاة دون أن يتطرق إلى معنى (إلاّ) فقد ذهب إلى أن الاستثناء في قول الشاعر :

وَكُلُّ أخ مُفارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلاّ الفَرْقَدان

إلى انه يُقدّر بقولك : " إلاّ أن يكون الفرقدان ".[٣]

لكن بعض العلماء المتأخرين قد عدّوا (إلاّ) في البيت بمعنى الواو تأكيداً لتأويل (إلاّ) في قوله تعالى : " وأمّا الذين سُعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السَّموات والأرض إلاّ ما شاء رَبُّك عطاءً غَيرَ مجذوذ ".[٤]

قال الشريف المرتضى : " والوجه الثالث أن تكون (إلاّ) بمعنى الواو ؛ والتأويل :خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض ، وما شاء ربك من الزيادة . واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

وَكُلُّ أخ مُفارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلاّ الفَرْقَدان

معناه : والفرقدان ، ويقول الآخر :

وارى لها داراً بأعذَرةِ السَّيدانَ لم يَدْرسُ لها رسمُ
إلاّ رماداً هامداً دَفَعَت عنه الرياحَ خَوالدُ سُحمُ

والمراد (ألا) ها هنا الواو ؛ وإلاّ كان الكلام متناقضاً ".[٥]

أما النحاة الأوائل ولاسيما سيبويه فقد عدّ (ألا) في قوله (إلاّ الفرقدان) بمعنى (غير) ويظهر إعرابها على ما بعدها بطريق العارية [٦]. ومن هنا يدرك انه لا يجوز جعل (إلاّ) صفة لأخ المضاف إليه ؛ إذ لو كانت صفة لأخ لكان ما بعدها مجروراً فكان يقول (إلاّ الفرقدين) ... كما أنّه لا يجوز أن تجعل (إلاّ) في بيت الشاهد استثنائية؛ لأنها لو

---

(1) معاني القرآن للفرّاء /٨٩/١-٩٠.

(2) المصدر نفسه /٢٨٧/٢.

(3) ينظر شرح الكافية للرضي /١٣٠/٢.

(4) هود /١٠٨.

(5) أمالي المرتضى/ ٨٨/٢.

(٦) ينظر الكتاب /٣٣٤/٢-٣٣٥.

كانت هي الاستثنائية لكان ما بعدها منصوباً، لان الكلام قبلها تام موجب، ونصب المستثنى بعد الكلام التام الموجب واجب كما نعلم.[1]

لعلّ سبب الوهم الذي وقع فيه أبو البركات يعود إلى أنَّ الفرّاء بعد أن رد قول أبى عبيده أنَّ (إلاّ) بمنزلة الواو في قوله تعالى : " لئلا يكون للناس عليكم ..." استطرد ليبين متى تأتي (إلاّ) بمعنى الواو فقال : " إنما تكون (إلاّ) بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهناك تصير بمنزلة الواو؛ كقولك : لي على فلان ألف إلاّ عشرة إلاّ مائة، تزيد (إلاّ) الثانية أن ترجع على الألف، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت : اللهمَّ إلاّ مائة. فالمعنى له عليَّ آلف ومائة ".[2]

في ضوء ما قاله الفرّاء تصور أبو البركات أنّه جعل (إلاّ) في منزلة الواو وأطرد عليها قاعدة نحوية قال بها الفرّاء والكوفيون، ولكن الحقيقة خلاف ذلك؛ لان الفرّاء أراد بـ (إلاّ) بمعنى الواو في حالة العطف على الاستثناء وإلاّ فلا وجود لهذه المسألة الخلافية في حالة عدم وجود العطف فانّه و أهل مذهبه لا يقولون بذلك .

فيتضح بذلك أن الفرّاء أنكر كون (إلاّ) بمعنى الواو في الآيتين وأدعى أبو البركات أن الكوفيين ساقوهما دليلاً على مذهبهم. أما البيت (لعمر أبيك إلاّ الفرقدان) فقد أتضح أنّه قال فيه بعض النحاة المتأخرين ولم يقل به الكوفيون بالمذهب الذي ذهب إليه فيه. فضلاً عن هذا أن الفرّاء قد اشترط لمجيء (إلاّ) بمعنى الواو، ولم يطلقها إطلاق النحويين البصريين نحو آبي عبيدة والأخفش، ولكن أبا البركات أطلق هذه النسبة إطلاقا ولم يكتف بنسبتها إلى الفرّاء وحده .

ثالثاً : المسألة الستون:

((الفصل بين المضاف والمضاف إليه))

زعم أبو البركات الأنباري أن الكوفيين يجوزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور لضرورة الشعر. ونسب إلى البصريين أنهم ينكرون ذلك فقال : " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لان العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها، قال الشاعر :

---

[1] الانتصاف من الإنصاف /حاشية/٢٦٨/١.

[2] معاني القرآن للفرّاء /٨٩/١.

فَزَجَجتُها بِمَزَجّةٍ زَجَ القَلُوصَ أبي مَزَادَة

والتقدير : زجَّ أبـي مَـزادةَ القلـوصَ، فصـل بـين المضـاف والمضـاف إليـه بـالقلوص وهـو معقول، وليس بظرف ولا حرف خفض .... وقال الآخر :

فأصْبَحَتْ بَعْدَ خطَّ بهجتها كأنَّ قَفراً رُسُومَها قَلَما

والتقدير : بعد بهجتها ، ففَصلَ بين المضاف الذي (بَعْدَ) والمضاف إليه الذي هو (بهجتها) بالفعل الذي هو (خَطَّ) وتقدير البيت : فأصبحت قفراً بعد بهجتها قلماً خطّ رسومها . وقد حكى الكسائي عن العرب : هذا غُلامُ والله زَيدٍ ، وحكى أبو عبيدة قال : سـمعتُ بعـض العـرب يقـول : إنَّ الشـاة لجتَـرُّ فتسـمع صـوتَ والله ربِّهـا، ففصـل بـين المضاف والمضاف إليه بقوله (والله) وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى ، وقد قرأ ابـنُ عـامرٍ أَحَـدُ القرّاء السـبعة (وكـذلك زُيِّـنَ لِكثيـر مـن المشـركين قَتـلُ أولادَهُـمْ شُـركائِهم) بنصب (أولادَهم) وجر (شُرَكائِهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادهم) والتقدير فيه : قَتلُ شُرَكائِهم أولادَهم، ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى ".[1]

بعد التثبت والتحقق في هذه المسألة تبين أن الكوفيين هم الذين أنكروا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، وان البصريين ولاسيما سيبويه قد جوّز في الفاصل التنوين على سعة الكلام وعدّه بمثابة الفعل الذي يتعدى إلى مفعول أو مفعولين في اللفظ لا في المعنى وان لم ينون فهو الفاصل بين المضافين في الشعر لا في النثر. بقوله : "هذا باب جرى مجري الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى وذلك قولك :

يا سارِقَ الليلةِ أهلِ الدارْ

وتقول على هذا الحد : سَرَقْتُ الليلةَ أهلَ الدار، فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام ... فأن توسعت فقلت : يا سارقاً الليلةَ أهل الدار، كان حدُّ الكلام أن يكون آهلُ الدار على سارق منصوباً، ويكون الليلةُ ظَرفاً، لأنَّ هذا انفصال وان شئت أجريته على الفعل على سعة الكلام. ولا يجوز: يا سارق الليلةَ أهلِ الدار إلاّ في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور، فإذا كان منوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب، تكون الأسماء فيه منفصلة " .[2]

في حين أن الفرّاء والكسائي هما اللذان، أنكرا ما سمعه من شعر، ومن جهة أخرى ينكر الفصل بغيرهما ضرورة بقوله : " ولكن إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف /٢/٤٢٧.

[2] الكتاب /٢/١٧٥-١٧٧.

جاز أضافته؛ مثل قولك : هذا ضاربُ في الدار أخيه ، ولا يجوز إلاّ في الشعر مثل قوله :

مؤخرٍّ عن أنيابه جلدِ رأسه لهُنَّ كأشباه الزِّجاج خُرُوجُ

وزعم الكسائي أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون: هُوَ ضارِبُ في غير شئ أخاه، يتوهّمُون إذا أحالوا بينُهما أنهم نوَّنوا. وليسَ قول من قال (مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه)[1] ولا (زُيّن لِكثير من المُشْركينَ قتلُ أولادَهُم شُركائِهم)[2] بشيء .... ونحويّو أهل المدينة ينشدون قوله :

زَجِّ القَلوصَ أبي مَزَادَهْ فَزَجَجْتُها مُتَمَكِناً

قال الفرّاء باطل والصواب

((زَجِّ القَلوصَ أبو مَزادَهْ))[3]

فلا شاهد في البيت في رواية الفرّاء (أبو مزادة) يتضح من هذا أن الفرّاء لا يجوز الفصل ويؤول النص القرأني (زين لكثير من المشركين) بأن (شركائهم) بالجر تابع (لأولادهم) في حالة الجرّ وهذا ظاهر قوله في ضوء مصاحف أهل الشام:" وفي بعض مصاحف أهل الشام (شركايهم) بالياء، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ (زُيِّن)[4] وتكون الشركاء هم الأولاد، لانهم منهم في النسب والميراث. فأن كانوا يقرءون (زَيَّنَ) فلست اعرف جهتها، إلاّ أن يكونوا فيها اخذين بلغة قوم يقولون: آتيتها عشايا ثم يقولون في تثنية (الحمراء . حمرايان) فهذا وجه أن يكونوا قالوا: "زَيَّنَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركايُهُم، وأن شِئت جعلت (زَيَّنَ) إذا فتحته فعلاً لإبليس ثم تخفض الشركاء بإتباع الأولاد. وليس قول من قال : إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكنّا زجِّ القلوصَ آبي مزادة

بشيء وهذا مما كان يقوله نَحوّيُوا أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية ".[5]

من هذا تبين أن الفرّاء تأول ما سمعه من شعر على وجه ترضاه العربية؛ لأنَّ الرواية التي نقلت إليه لا توافق العربية عنده، ولا يجدها سليمة في لغة العرب ولكنها شئ

---

(1) إبراهيم /٤٧.

(2) الأنعام /١٣٧.

(3) معاني القرآن للفرّاء /٢/٨١-٨٢.

(4) فقرأ ابن عامر وحده: (وكذلك زُيِّنَ برفع الزاي)، السبعة في القراءات لابن مجاهد/٢٧٠،الفعل مبني للمجهول و (القتل) نائب فاعل أضيف إلى شركائهم بالخفض ونصب أولادهم وفصل بين المضافين به وهذا قبيح في القرآن/ الحجة في القراءات السبع/ ١٥٠-١٥١.

(5) معاني القرآن للفرّاء /١/٣٥٧-٣٥٨.

قال به نحوّيو أهل الحجاز عامة. فأما البيت فهو باطل عنده، والصواب: (زَجّ القلوص أبو مزادة) وهو في هذا ينسب الرأي إلي نحوّى آهل الحجاز لا إلي شيخه الكسائي ولو كان له رأي لما أخفاه، وأن الفرّاء قد نقل هذا البيت ليس لتأييد قراءة آهل الشام أو ما ذكره نحوّيو الحجاز وإنما نقله للطعن فيه؛ لأنه كلام من لا يوثق به.[١]

الظاهر أنَّ آبا البركات الأنباري قد وقع في وهم يعود إلى ثعلب الكوفي الذي خالف الكسائي والفرّاء؛ لأنه جعل الفصل جائزاً في ضرورة الشعر بشبه الجملة وغيرها في قوله : "وانشد :

لما رَأتْ سانِيدَ ما استَعْبَرتْ للِه دَرُّ اليومَ مَن لامَها

أعترض باليومَ بين دَرُّ ومَن. وقال :

فَزَجِجتُها متمكِّنا زجَّ القلوصَ آبي مَزادَة

وأنشد بعضهم:

زَجَّ الصِّعابَ أبي مَزادهْ

أراد : زجَّ أبى مزادة الصَّعابَ، ثم اعترض بالصِّعاب

وأنشد :

رُبَّ ابن عمَّ لسلمي مُشْمَعِلٌّ طباخ ساعاتِ الكرى زادِ الكَسِلْ

قال : لا يجوز إلاّ في الشعر. وقال : أضاف طَباخ إلى ساعات " [٢] .

فأصحاب الخلاف بين المذهبين لم يقعوا للكوفيين على رأي عند غير ثعلب في هذا المواضع، وهو فيه لا يختلف عن كثير من البصريين .

رابعاً : المسألة الرابعة والستون:

((هل يجوز أن تجئ واو العطف زائدة))

يرى أبو البركات الأنباري في قوله تعالى : "حتّى إذا جاءُوها وفتحت أبوابها"[٣] أنَّ الأخفش والمبرد يوافقان الكوفيين في جواز وقوع الواو العاطفة زائدة في حين أن البصريين لا يجوز عندهم هذا .

قال أبو البركات الأنباري :" ذهب الكوفيون إلى الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن بَرْهَان من البصريين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على الواو يجوز أن تقع زائدة انه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله وكلام العرب، قال الله تعالى : " حَتّى إذا جاءوها وفُتِحتْ أبوابُها " فالواو زائدة؛ لأنَّ التقدير فيه، فتحت أبوابها؛ لأنه جواب لقوله: "حتّى إذا جاءُوها" كما قال تعالى في صفة سَوْق أهل النار إليها: "حتَّى إذا جاءُوها فُتِحت أبوابُها" ولا فرق بين الآيتين، وقال تعالى: "حتّى إذا فُتِحت يأجوجُ ومَأجوجُ هم من

---

[1] ينظر خزانة الأدب /٤/٤١٧.

[2] مجالس ثعلب ٢/١٢٥-١٢٦.

[3] الزمر /٧٣.

كلِّ حَدَب يَنسِلونَ واقتربَ الوعدُ الحقُّ " فالواو وزائدة؛ لأنَّ التقدير فيه : اقترب؛ لأنه جواب لقوله تعالى: "حتّى إذا فُتِحت" وقال تعالى: "إذا السَّماءُ انشقت وأَذِنَت لربّها وحُقّت وإذا الأرضُ مُدّت وألقت ما فيها وتخلّت وأذِنت لِرَبِّها وحُقّت" والتقدير فيه : أذنت؛ لأنه جواب (إذا) والشواهد على هذا النحو من التنزيل كثيرة . وقال الشاعر:

فلَمّا اجَزْنا ساحةَ الحيِّ وانتَحى بِنا بَطنُ حِقْف ذِي قِفافٍ عَقَنقَلِ

والتقدير فيه : انْتَحَى ، والواوُ زائدة؛ لأنه جواب (لمّا) وقال الآخر :

حتّى إذا قَمِلَتْ بُطُونُكم ورأيتُمُ أبناءَكم شَبُّوا

وقَلبتُمُ ظهرَ المجَنِّ لنا إنَّ اللئيمِ العاجزُ الحَبُّ

وللتقدير فيه : قَلبتم، والواو زائدة، والشواهد على هذا النحو من أشعارهم اكثر من أن تحصى . وامّا البصريون فاحتجوا بان قالوا : الواو في الأصل حرف وضعَ لمعنىً، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجرَى على أصله، وقد أمكن ها هنا، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة أن يُحملَ فيه على أصله" .[1]

بعد التحقيق من صحة المسألة هذه تبين أن المبرد لم يقلْ بزيادة الواو بل نقل رأي غيره من النحويين ولاسيما الكوفيين وبهذا لم يخرج عما قاله البصريون ولاسيما الخليل وسيبويه، فالذي جاء في مقتضبه ينقض الذي زعمه أبو البركات، فقد عدَّ تلك الزيادة من (أبعد الأقاويل) وبهذا دفع حجج الكوفيين، وقوّى الرأي البصري القائل بعدم الزيادة وخرّج جميع الشواهد على حذف الجواب بقوله : " وقال قوم آخرون: الواو في مثل هذا تكون زائدة فقوله: "إذا السماءُ انشقّت . وَأَذِنَتْ لِربِّها وَحُقَّت" يجوز أن يكون (إذا الأرضُ مُدَت) والواو زائدة. كقولك: حين يقومُ زيدٌ حين يأتي عمرو. وقالوا أيضاً: إذا السماءُ انشقَّت أَذِنتْ لربِّها وحُقَّت. وهو ابعد الأقاويل. أعني زيادة الواو . ومن قول هؤلاء .... ذلك في قوله : " حَتّى إذا جاءُوها وفُتِحَتْ أبوابُها وقال لَهُم خَزَنَتُها". المعنى عندهم : حتّى إذا جاءُوها فُتحت أبوابها ..... في مواضع من القران كثيرة من هذا الضّرب قولهم واحد .... وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين، والله اعلم بالتأويل".[2]

الظاهر أن تقدير الكلام في ضوء رأي المدرستين هو آلاتي، ذهب الكوفيون إلى أنَّ جواب (إذا) قوله (وفتحت) والواو زائدة مقحمة. أما البصريون فقد عدّوا جواب (إذا) محذوفاً، وان المعنى: (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها .... سعدوا) على رأي المبرد، أو (دخلوها) على رأي الزجاج .[1]

في حين أن ابن جنّي قد نسب القول بزيادة الواو في الآية الكريمة إلى الكوفيين وحدهم ولم ينسبه لأحد من البصريين وهذا تأييد في دحض قول آبي البركات لما زعم

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف /٢/٤٥٦-٤٥٩.

[2] المقتضب /٢/٨٠-٨١.

[1] ينظر معاني القرآن وإعرابه /٤/٢٧٤-٢٧٥.

النسبة إلى المبرد في الزيادة ، فقال : "حَتّى إذا جاءُوها وَفُتِحَتْ أَبوابُها " قالوا: الواو هنا زائدة مخرجة عن العطف،والتقدير عندهم فيها : (حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها) وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريون. لكنه عندنا على حذف الجواب"[٢].

فضلاً عن هذا آن الكوفيين لم يجّوزوا زيادة الواو بصورة مطلقة، بل أنهم جوّزوا زيادتها في موضعين: أحدهما : وقوعها في جواب (حتى إذا) والثاني: وقوعها في جواب (لمّا). قال الفرّاء : "وقوله: حَتى إذا فَشِلْتُمْ .. " [٣] يقال : انه مقدم ومؤخر، معناه : ((حتى إذا تنازعتم في الآمر فشلتم)) فهذه الواو معناه السقوط : كما يقال : " فَلمّا اسلما وتَلّه للجبين . وناديناه)[٤] معناه : ناديناه . وهو في (حتى إذا) و(فلمّا أن) مقول، لم يأت في غير هذين " [٥].

تبين من هذا أن أبا البركات الأنباري عممّ المسألة على مذهب الكوفيين في أي موضع، لكنّ الحقيقة هم قالوا في موضعين كما ذكر الفرّاء فضلاً عن أن المبرد لم يذهب كما ذهب الكوفيون وإنما نقل رأيهم فقط وعرض للمسألة عرضاً ضمن رأي المذهبين.

خامساً : المسألة الخامسة والستون:

((هل يجوز العطف على الضمير المخفوض))

زعم أبو البركات الأنباري أنَّ الكوفيين يجيزون العطف على الضمير المتصل المجرور من دون إعادة الجار وذلك نحو قولك : "مررت بك وزيدٍ " وان البصريين لم يجيزوا ذلك ، هذا ظاهر قوله : "ذهب الكوفيون إلى انه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك "مَرَرْتُ بك وزيدٍ " وذهب البصريون إلى انه لا يجوز. أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا : الدليل على انه يجوز انه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب ، قال الله تعالى " واتقوا الله الذي تسألون به والأرحَامِ) بالخفض وهي قراءة أحد القرّاء السبعة. وهو حمزة الزيات . وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحي بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ... وقال الشاعر :

فاليوم قَرَّبْتَ تَهجُونا وَتشتِمُنا فأذهبْ فما بك والأيامِ من عَجَبِ

---

[2] الخصائص /٢/٤٦٢.

[3] آل عمران /١٥٢.

[4] الصافات /١٠٣-١٠٤.

[5] معاني القرآن للفرّاء /١/٢٣٨.

فـ(الأيام): خفض بالعطف على الكاف في (بِك) والتقدير بكَ والأيامِ، .... وقال الآخر:

هلاّ سألَت بِذي الجماجِم عَنْهُمُ وَأَبي نُعَيْمٍ ذِي اللّوَاء المُحْرِقِ

فآبى نعيم : خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (عنهُم)؛ فهذه كلها شواهد ظاهرة تدل على جوازه. و آما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا انه لا يجوز، وذلك لان الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ولم ينفص٤ل منه، ولهذا لا يكون إلاّ متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعَطْفُ الاسم على الحرف لا يجوز".

الظاهر أن آبا البركات الأنباري قد ساق عدداً من الشواهد الشعرية على ألسنة الكوفيين، فضلاً عن قراءة حمزة بن حبيب الزيات لقوله تعالى : "واتقوا الله الذي تتساءلون به والأرحامِ " بجر الأرحام عطفاً على الضمير المتصل المجرور في (به)؛ ولكن بعد التثبت من حقيقة المسألة وجدنا أنَّ الكوفيين والبصريين بصورة عامة لا يختلفون في هذه المسألة وما ذهبوا بها منهم جميعاً ينكرون مثل هذا العطف ويجعلونه لغة شعرية أو ضرورة شعرية لا تجوز في اختيار الكلام فكيف إذا كان القران الكريم، فشيوخ البصرة لا يختلفون عن شيوخ الكوفة، فالمسألة عند سيبوبه لا تعدو كونها ضرورة شعرية بقوله : " وقد يجوز في الشعر أن تشترك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطرَّ الشاعر"[1]، ونُسب إلى يونس وقطرب هذا المذهب أيضاً. قال أبن مالك : " ومنها قول رسول الله (ص) : (إنمّا مثلكم واليهودِ والنصارى كرجل استعمل عمالاً). قلت : تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار. وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطرباً " [2]. وابن مالك من المتأخرين يذهب إلى جواز العطف بقوله : " والجواز أصحُّ من المنع، لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نثراً ونظماً " [3].

أما الفرّاء فالمسالة عنده فيها قبح ولا يجّوز هذا العطف ألا عند الضرورة الشعرية فقال: "حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم (باللهِ والرحِم)، وفيه قبح، لأنَّ العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِي عنه، وقد قال الشاعر من جوازِه :

نُعَلّق في مثلِ السَّوارِى سيوفَنا وما بينهما والكعبِ غَوْطَ نَفانف

و إنما يجوز هذا في الشعر لضيقه".[1]

---

[1] الكتاب /٣٨٢/٢.

[2] شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح /١٠٧.

[3] المصدر نفسه /١٠٧.

[1] معاني القرآن للفرّاء/٢٥٣/١.

أما الذين اتبعوا البصريين فقد تفاوتت مذاهبهم فمنهم مَن يجوّز نحو ابن مالك ومنهم مَن يعتدل كما قال شيوخ المدرستين ومنهم مَن ينكر العطف إنكارا عنيفاً ويرد قراءة حمزة ويعدها خطأ في العربية .[٢] وهذا ليس محور دراستنا، وما يهمنا ألا التحقق من صحة نسبة الآراء لقائليها من الكوفيين والبصريين .

وخلاصة ما قيل أنَّ آبا البركات الأنباري يجعل الكوفيين مرةً يقولون بالعطف على الضمير المجرور بمجال السعة وفي اختيار الكلام لا في الشعر فقط ، ومرّة ينسب إليهم ما لم يحتجوا إليه من الشواهد والأدلة مع أنَّ الكوفيين أنفسَهم لا يخرجون عن الرأي البصري .

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم .

* آمالي المرتضى، غُرر الفوائد ودُرر القلائد ، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت٤٣٦ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ. ١٩٥٤ م .

* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، تأليف : الشيخ آبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن آبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بلا تاريخ .

* التبيان في تفسير القران، تأليف آبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، دار أحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى / ١٤٠٩ هـ .

* الحجة في القراءات السبع للأمام أبن خالوية (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الثانية ، دار الشروق، ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م .

[2] ينظر تفسير القرطبي /٥/١٩٦-١٩٨.

* الخصائص تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) ، حققه محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٥٢ م .

* السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) تحقيق د. شوقي ضيف الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر، ١٩٨٠ م .

* المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب ، بيروت، لبنان، ١٩٦٣ م .

* تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن الكريم) لآبي عبد الله محمد بن احمد الأنصاري (ت ٦٧١ هـ) تحقيق الشيخ محمد بيّومي والأستاذ عبد الله المنشاري، مكتبة الأيمان، المنصورة، أمام جامعة الأزهر .

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ . ١٩٨١ ، مكتبة الخانجي بمصر .

* شرحُ الرضي على الكافية ، تأليف محمد بن الحسن الرضي الاسترآبادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، إيران، طهران، ١٣٨٤ هـ .

* شرح المفصل للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) عالم الكتب بيروت، لبنان، بلا تاريخ .

* شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تأليف: جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق د. طه محسن، الجمهورية العراقية، بغداد، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .

* كتاب سيبويه (آبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨ م، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

* مجالس ثعلب، لآبي العباس احمد بن يحي ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٠ م .

* مجمع البيان في تفسير القران، لمؤلفه: الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ)، تحقيق السيد باسم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٣٧٩ هـ .

* معاني القرآن، لأبى زكريا يحي بن زياد الفرّاء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣ هـ .